



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 15 تشرين الثاني/نوفمبر، 2020

النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآلاته

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. أوضاع البلاد عشية الأزمة
2. من الآمال إلى التوترات
3. تداعيات محتملة للصراع

اندلعت في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 اشتباكات عسكرية مسلحة بين الحكومة الفدرالية الإثيوبية و«جبهة تحرير شعب تيغراي» (TPLF)، أحد المكونات الأساسية للحزب الحاكم السابق «الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا» (EPRDF)، الذي حكم البلاد نحو ثلاثة عقود تقريباً. وثمة خلفيات عميقة للصراع مع رئيس الوزراء الحالي أبي أحمد، ولكن أسباباً عديدة أخرى أدت إلى اندلاع النزاع في هذا التوقيت، أهمها: تأجيل حكومة أبي أحمد للانتخابات الرئاسية بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ ما أثار اعتراضات واسعة بين مختلف القوى السياسية والأحزاب، وقيام الحكومة بحل الجبهة الديمقراطية الثورية، وإنشاء حزب الازدهار التابع لأبي أحمد بديلاً منها، إضافة إلى استهداف أعضاء الحزب من جبهة تحرير شعب تيغراي. وقد دفعت هذه الإجراءات جبهة تحرير شعب تيغراي إلى إجراء انتخابات داخلية في الإقليم من دون موافقة أديس أبابا؛ ما أدى إلى تفجر الأزمة.

أوضاع البلاد عشية الأزمة

سيطرت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا⁽¹⁾، والتي كانت تضم تحالفاً من أربعة أحزاب كبيرى أبرزها جبهة تحرير شعب تيغراي، على مقاليد الحكم في إثيوبيا لمدة تربو على ثلاثة عقود (1991-2018)، بعد أن أسقطت منغستو هيلامريام بدعم من السودان، وتمكنت خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وصلت في بعض السنوات إلى نحو 10 في المئة⁽²⁾. لكن الأوضاع السياسية والاقتصادية تدهورت بصورة كبيرة، بعد وفاة رئيس الوزراء ملس زيناوي، الذي كان أيضاً زعيماً لجبهة تحرير شعب تيغراي، وحكم البلاد نحو عقدين من الزمن (1991-2012) بقبضة حديدية. وبدأت البلاد تشهد حالة من الاضطرابات المستمرة اعتباراً من عام 2015، وبلغت ذروتها في احتجاجات إقليم أروميا مطلع عام 2018. وقد وصل على أثرها أبي أحمد إلى رئاسة الحكومة (بعد أن كان مديراً للمخابرات العامة والحاكم الفعلي)، بعد تفاهمات أسفرت عن انتخابه زعيماً لتحالف الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، في نيسان/أبريل 2018. وقد شن حملة تطهير للتيغراي من مفاصل السلطة بعد وصوله إلى الحكم.

لقي وصول أبي أحمد ترحيباً شعبياً، خاصة بين الشباب الذين كان لهم دور بارز في احتجاجات 2018، وخصوصاً بعد أن أطلق سلسلة إصلاحات، تضمنت إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بتأسيس أحزاب معارضة، وبفضل خطابه الداعي إلى الوحدة الوطنية في بلد تعيش فيه أكثر من 80 جماعة عرقية. لكن هذه الآمال سرعان ما تبددت؛ إذ عادت الاضطرابات السياسية، وصارت الاغتيالات أمراً معتاداً في أنحاء مختلفة من البلاد⁽³⁾، وسط احتجاجات متكررة ضد الحكومة، وصلت حد التمرد، خاصة في إقليم أروميا، الذي ينتمي إليه أبي أحمد نفسه، وسط اتهامات له بأنه لم يبد اهتماماً كبيراً بمصالح جماعته العرقية التي علقت عليه آمالاً كبيرة، خاصة بعد أن جرى تهميشها طويلاً، مع أنها تشكل واحدة من أكبر المجموعات العرقية في البلاد. وقد بلغ عدد القتلى في احتجاجات أروميا، التي اندلعت في تموز/يوليو 2020 على خلفية مقتل مغلن شعبي معروف، 616 شخصاً على الأقل⁽⁴⁾. وحاكمت السلطات أكثر من 4000 شخص، بمن فيهم كبار قادة الأورومو وقادة معارضة آخرين. وفي جنوب البلاد، وبحسب ما يسمح به الدستور الفدرالي، قدمت إحدى المجموعات الكبيرة في الجنوب - وهي مجموعة سيداما الإثنية طلباً في تموز/يوليو 2018 - إلى الحكومة الفدرالية لإجراء استفتاء للانفصال عن إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية (SNNPR)⁽⁵⁾، وتكوين إقليم جديد خاص بها.

1 Sarah Vaughan, "Ethnicity and Power in Ethiopia," PhD Thesis, The University of Edinburgh, 2003, accessed on 15/11/2020, at: <https://bit.ly/36B0ZgP>

2 The World Bank, "The World Bank in Ethiopia," 12/11/2020, accessed on 13/10/2020, at: <https://bit.ly/2H391BF>

3 Human Rights Watch, "Ethiopia Events of 2019," 24/10/2019, accessed on 15/11/2020, at: <https://bit.ly/2H3C15F>

4 "More than 160 Killed in Ethiopia Protests over Singer's Murder," *Al Jazeera*, 5/7/2020, accessed on 15/11/2020, at: <https://bit.ly/3kvBFPJ>

5 "ميلاد الإقليم العاشر.. قومية سيداما الإثيوبية تحصل على الحكم الذاتي"، *الجزيرة نت*، 2019/11/24، شوهد في 2020/11/15، في: <https://bit.ly/2ICMPFE>

وكان هذا الطلب الأول من نوعه على مستوى إثيوبيا. وعلى الرغم من نجاح الاستفتاء في عام 2019، فإن العديد من المشكلات ظلت عالقة مثل تبعية مدينة «أواسا» عاصمة الإقليم وكذلك حدود الإقليم؛ ما يندرج بحدوث نزاع مع إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. وعلى المستوى الوطني، تأثرت إثيوبيا بجائحة كورونا وكان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة.

من الآمال إلى التوترات

ما إن صعد أبي أحمد إلى سدة الحكم، حتى تصاعدت التوترات بين العاصمة أديس أبابا أو الحكومة الفدرالية من جهة، وميكيلي - عاصمة إقليم تيغراي من جهة أخرى؛ حيث عمل أبي أحمد على تطبيق سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تطهير مؤسسات الدولة الفدرالية من أعضاء الائتلاف الحاكم السابق وهي الجبهة الديمقراطية الثورية التي كان يقودها ضباط ومسؤولون ينحدر أكثرهم من إقليم تيغراي. فتم اعتقال العديد من القيادات ولا سيما العسكرية والأمنية، إلا من استطاع الهروب إلى خارج البلاد أو إلى إقليم تيغراي. وقد رفض الإقليم، الذي يدير عملياً نوعاً من الحكم الذاتي، تسليم الهاربين إلى الحكومة الفدرالية؛ فكانت تلك بداية نشوء الصدع السياسي بين الإقليم والعاصمة أديس أبابا. ويعود استهداف تلك القيادات إلى ضلوعها في هيمنة إثنية على إثيوبيا. كما ترى الحكومة الفدرالية أن الجبهة الديمقراطية الثورية لم تقبل خسارة السلطة في عام 2018، ومن ثمّ فإنها كانت خلف عدد من العمليات الإرهابية وعمليات التخريب وتقويض الأمن، منها عمليات الاغتيال العديدة؛ فهي بذلك تسعى إلى تقويض إدارة أبي أحمد لإجباره على إفساح المجال لحكومة انتقالية بدلاً من الحكومة الحالية.

في المقابل، ترى الجبهة أن أبي أحمد انقلب عليها، حينما قرر حل الجبهة الديمقراطية الثورية، بعد أن استخدمها للوصول إلى السلطة؛ حيث تلقى المجلس الوطني للانتخابات رسالة من رئيس الجبهة أبي أحمد، مفادها أن هذه الجبهة لم تعد موجودة بعد الآن كحزب سياسي، وقد حل محلها حزب الازدهار، الذي رفضت جبهة تحرير شعب تيغراي الانضمام إليه. وترى جبهة تحرير شعب تيغراي أن هذا القرار يمثل خرقاً دستورياً ويأتي ضد إرادة الشعب الإثيوبي الذي انتخب أعضاء الأحزاب التي كان يتكون منها تحالف الجبهة. وأصبح قسم كبير من الأرومو يعارضه، بوصفه متفرداً في الحكم وأصبح يبتعد عن الديمقراطية بحجة الحفاظ على وحدة إثيوبيا وتنميتها، وهذه أولوية على الديمقراطية؛ وفي ذلك نوع من التبنّي المؤتني لأفكار الرئيس الإريتري آسياس أفورقي، كما يرجح كثير من المعلقين الإثيوبيين. وقد ازداد التوتر بين الحكومة الفدرالية وإقليم تيغراي، بعد قيام المجلس الأعلى في إثيوبيا، «مجلس الاتحاد»، بتمديد فترات حكم الحكومات الفدرالية والإقليمية بضعة أشهر بسبب تفشي جائحة كورونا. وهي الخطوة التي اعتبرها الإقليم غير دستورية. بناء عليه، مضى الإقليم قدماً في عقد انتخابات مجلسه الإقليمي في 9 أيلول/سبتمبر 2020، على الرغم من تحذيرات أديس أبابا واعتبار التصويت غير قانوني. وقد بلغت نسبة المشاركة في انتخابات الإقليم حوالي 98 في المئة، بما يقارب 2.7 مليون ناخب وفقاً للجنة الانتخابية في تيغراي؛ حيث فازت جبهة تحرير شعب تيغراي بأغلبية كبيرة، وحصلت على 152 مقعداً من أصل 190⁽⁶⁾.

وكانت أحزاب المعارضة الرئيسية في إثيوبيا، والتي يتجاوز عددها مئة حزب، أعربت عن رفضها لقانون الانتخابات الجديد، الذي تم إقراره قبل تفشي جائحة كورونا؛ إذ رأت أن هذا القانون مفضل على مقاس حزب الازدهار. وقد رفض المجلس الوطني للانتخابات حينها مطالب المعارضة بإعادة النظر في القانون. وتضم هذه الأحزاب، التي تحظى بدعم شعبي كبير، حزب المؤتمر الفدرالي لأوروميا الذي يقوده المعارض المعروف مرارا غودينا.

6 Medihane Ekubamichael, "News: TPLF Wins Regional Election by Landslide," *Addis Standard*, 11/9/2020, accessed on 15/11/2020, at: <https://bit.ly/38LpYIU>

ومن الملفات الشائكة في هذه الأزمة أيضًا رفض حكومة إقليم تيغراي قرارًا اتحاديًا لتغيير قيادة القيادة الشمالية للجيش، والتي يقع مقرها في الإقليم، وتضم قيادات معروفة بتعاطفها مع قضايا الإقليم في مواجهة الحكومة الفدرالية وإريتريا بسبب خلافات حدودية واتهامات لإريتريا بالتدخل في الإقليم. وتضم القيادة الشمالية أكثر من نصف إجمالي أفراد القوات المسلحة الإثيوبية.

وقد رسخت هذه الإجراءات قناعات لدى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بأن أبي أحمد يعمل على إضعاف الإقليم ويسعى لاحتكار السلطة. ويعتبر الخلاف حول تحويلات الميزانية من الملفات المهمة أيضًا في الصراع بين السلطات الفدرالية وحكومة إقليم تيغراي. وبسبب اعتبار الحكومة الفدرالية أن إجراء الانتخابات في الإقليم غير قانوني؛ قررت وقف تمويل السلطة التنفيذية في إقليم تيغراي، وتوجيهه بدلًا من ذلك إلى الإدارات المحلية مباشرة؛ ما أثار حفيظة زعماء الإقليم.

تداعيات محتملة للصراع

مع إطلاق ثلاثة صواريخ مصدرها إقليم تيغراي، استهدفت العاصمة الإريترية، أسمرة، يوم 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، يهدد الصراع بين الحكومة الفدرالية والإقليم بالتوسع والانتشار ليس داخل إثيوبيا فحسب، بل خارجها أيضًا إلى الدول الإقليمية. ففي ظل التحالف الجديد بين أديس أبابا وأسمرا - بعد توقيع اتفاقية السلام بين البلدين في حزيران/ يونيو 2018 وما تبعها من زيارات متبادلة بين قيادات البلدين كان آخرها زيارة أفورقي إلى سد النهضة في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 وهي أول زيارة لرئيس أجنبي للسد - فإنه قد يتحول إلى تحالف عسكري وعمليات مشتركة ضد إقليم تيغراي. وهناك شواهد على ذلك، مثل استضافة أديس أبابا لعدد من المستشارين العسكريين الإريترين. لكن هذا الأمر قد يستدعي مزيدًا من الانخراط الإقليمي في الصراع، فقد تنحاز مصر إلى صالح إقليم تيغراي، بهدف التأثير في القرار السياسي الإثيوبي بشأن سد النهضة، الذي تعتبره القاهرة تهديدًا لأمنها القومي، وكذلك للرد على التحالف الناشئ بين أديس أبابا وأسمرة. ولكن هذه احتمالات لم تتحقق بعد. وعلى الرغم من صدور دعوات تطلب تدخلًا دبلوماسيًا دوليًا لمنع تدهور الوضع، ولا سيما أن استمراره سيهدد التماسك السياسي الهش في إثيوبيا، وسيضع الدولة الفدرالية أمام خطر التفكك، فإن الاهتمام الدولي اقتصر حتى الآن على دعوات أطلقتها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضبط النفس⁽⁷⁾.

وفي ظل رفض بعض القيادات الشمالية للجيش الإثيوبي التدخل العسكري الفدرالي في الإقليم، هناك احتمال أن يتدهور الوضع أكثر، خاصة مع تطور مشاعر إقليم تيغراي المؤيدة للانفصال، ولا سيما أن الدستور الفدرالي ينص على هذا الحق، وقد صرحت قيادات الإقليم مرارًا بالأمر. لكن هذا لن يحصل على الأرجح، إلا إذا تأزمت الأمور وفشلت الوساطات والتدخلات الدولية في وقف النزاع. ويلقى الميل نحو الانفصال قبولًا لدى العديد من الإثنيات داخل إثيوبيا. لكن الحكومة الفدرالية لن تقف على الأرجح مكتوفة الأيدي، وهي ترى البلاد في طريقها إلى التفكك؛ إذ ستعتبر الحكومة الفدرالية أي محاولة للانفصال غير قانونية؛ لأنها ترى أن السلطة التنفيذية الحالية لإقليم تيغراي قد تم تشكيلها بطريقة غير قانونية. كما أن مساعي الإقليم نحو الانفصال والاستقلال من شأنها أن تطلق صراعات جانبية مع إثنية الأمهرة (المتحالفة قيادتها حاليًا مع أبي أحمد) بسبب نزاعات حول أراضي قام بضمها إقليم تيغراي من إقليم الأمهرة قبل بضعة عقود.

وفي ظل غياب تسوية سياسية للصراع بين الحكومة الفدرالية وسلطات إقليم تيغراي، قد تتصاعد الأزمة، التي باتت تنطوي على مخاطر كبيرة تهدد وحدة البلاد والاستقرار الإقليمي، خاصة مع تنامي صعوبة الفصل بين التوترات الداخلية والصراعات الإقليمية التي تشهدها المنطقة.

7 "إطلاق صواريخ على عاصمة إريتريا من إثيوبيا"، العربي الجديد، 2020/11/14، شوهد في 2020/11/15، في: <https://bit.ly/2UsnsZB>